وهو اجماع الخلل والقيمة عند فوات العين او يقال اذا كان قبل تحرم الربا بان جرى في

المعاملة امثال ذلك نسخ كذلك في المبسوط م ابو هريرة رضي الله عنه روى مسلم عنه من اطاعني

فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله الا من عليك لام الامر وما ينحى الآمر امرية تعالى ونهي

ومن اطاع اميري فقد اطاعني ومن عصى اميري فقد عصاني لان امير مولى م ابو هريرة

رضي الله عنه روى مسلم عنه من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم الراد به ان ينظر في بيت من غير

باب وكوة وكان الباب غير مفتوح فقد حل لهم ان يفقؤا عينه عمل الحديث الشافعي واسقط

عنه ضمان العين قيل هذا عند اذا فقأ ها بعد ان زجره فلم ينزجر اما صح قوله اذ لا ضمان مطلقا

للاطلاق الحديث وقال ابو حنيفة رحمه الله الضمان لان النظر ليس فوق الدخول فمن دخل بيت غيره

بغير اذنه لا يستحق فقاء عينه فبالنظر اولى وتأويل الحديث محمول على المبالغة في الزجر ق ابو هريرة

رضي الله عنه اتفقا على الرواية عن اعتق رقبة من هذه الرقبة مؤخر اصل العتق وهي تجزيه

عن كل الذات اعتق الله تعالى اي انجاه اتى بذكره بلفظ الاعتاق للمشاكلة بكل اربع منها اربا

منه من النار اربا رب بكسر الجيم وسكون الراء المضوي في الحديث استحبابا اعتاق كامل الاعضاء

انما للمقابلة وعن هذا قال بعض بنعتي الذكر الذكر والانثى الانثى وتقييد الرقبة

بالمؤمنة يدل على ان اعتاق الكافر ليس بهذه المرتبة وان كان فضيلا بالخلاف ق ابو هريرة

رضي الله عنه اتفقا على الرواية عن اعتق شقصا بكسر الشين النصيب وفي بعض النسخ

شقيصا على وزن فصيل وهو ايضا النصيب من مملوك وهو اعم من ان يكون تاما او ناقصا

فعليه الاصح في حال اي على المعتق ان يخلص ذلك المملوك باداء قيمة نصيب الاخر من ماله

وفيه حجة على ابي حنيفة رحمه الله حيث لم يلزم عليه خلاصا بل جوز سعاية العبد لكونه مالا نصيب

الاخر محتسبة عنده وان لم يكن فيه اختيار كثوب اذا القاه الريح في صبغ غيره فعلى صاحب الثوب

ان يضمن قيمة ما نقص من صبغه وفيه ايضا دفع لقول من يرى ان باقي العبد يعتق من بيت

المال والقول بسقوط نصيب الاخر على ملكه اعلم ان صيغة اعتق يقتضي الاختيار فيفهم منه ان

واحدا لو ورث بعض قريبه فعتق عليه لا يلزم عليه خلاصا لانعدام اختياره في ذلك العتق

فان لم يكن له مال ظاهر نفى لطلوق المال لكن المراد منه فيما يسار في قيمة نصيب الاخر وهو حر بحكم

الاصلية قوم المملوك قيمة عدل اي لا يقصر عن قيمة الوسط ولا يزاد عليها ثم استسعى العبد غير مشقوق عليه

بناء على الحاصل اي على الحاصل بسعاية قيمة نصيب الاخر غير مشقوق التحري اي حال كون العبد

لا يشق عليه التزيادة تمام قيمة عدل وانما لم يقل فيما سبق قوم المملوك مع ان التقويم لا بد منه

في صورة يسار المعتق لكون منفكا عما مر صورة اعسار لان التقويم في هذه الصورة كان لدفع

ضرر المملوك فثبت في يسار لدفع ضرر المالك ق ابن عمر رضي الله عنه اتفقا على الرواية عنه

من اعتق عبدا بينه وبين اخر اي عبدا مشتركا بينه فوقع عليه اي العبد على من اعتق في

مال قيمة عدل لا وكس ولا شطط اي لا بنقص ولا بزيادة من قيمة الباقية اليحيل صفة

لقيمة عدل بيان لها او حال مؤكدة عنها والضمير لها بتأويلها بمقدر وهو فيها ثم عتق عليه

ان كان موسرا الضمير في عليه وفي كان عائدان فان قلت لفظة ثم تقتضي تأخر عتق العبد عن

تقويمه والحال اذ حاصل بنفس الاعتاق لا بعده قلت معنى عتق عليكم بعتق العبد مع

الزام المال علي يستبده واضافة عليه يدل عليه والا شك ان الحكم متأخر عن التقويم ق جابر رضي الله

عنه اتفقا على الرواية ثمن اعبر بجاء عبري وهو مفعول مطلق لاعبر مضاف تملك الشيء بمدة العمر

ولعقبه بكسر القاف وسكونها اي لولده وولد ولده والضمير المجرور اما على صورة الاقبول

اعمرتك هذه الدار فاذا مت عادت الي او علي ورثتي فقد قطع قول احمد هذا والضمير المرفوع فيها

اي في الثاني عمرها وهو على اعمر علي بناء المجهول اي يكون ممكنا لهن وهبك ولعقبه قال اهل اللغة

رقبة العمري جميع الصور وتمليك المنافع المواريث دون رقبتها والحديث حجة على ابي حنيفة

رضي الله عنه بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة عبد الرحمن بن جبير وهو بفتح الجيم وسكون

الباء الموحدة روى له البخاري عند قبيل مارويه سوى هذا الحديث من غيرت قد مالي

صار ذا غبار اراد به المشي في سبيل الله اي في طرقه بطلب غزو او حج فيتناول سبيل

طلب العلم وحضور صلوة الجماعة وغيرها حرمها الله على النار م ابو هريرة رضي الله عنه روى مسلم

عنه من اغتسل يوم الجمعة فصلى ما قدر له من النوافل ثم انصت حتى يفرغ اي الخطيب وهو مذكور

حكما بقرينة ذكر الجمعة والخطبة من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه اي الذنوب اما كائنة بين

الوقت الذي صلى فيه الجمعة وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلثة ايام وهو بالرفع عطف على ما قبله

بتقدير المضاف فيه يعني وذنوب ثلثة ايام زائدة عليها اعلم ان المغفور هو الصغائر لان

وجدان لم توجد لكون الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن حتى

ان يغفر من الكبائر لعموم قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات ولقوله تعالى ان الله لا يغفر

ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ويكون ان يكون مصلي الجمعة كذا ذكره في الحديث من مس

الحصى فقد لغا وان لم يصل وضعفه ولا كبيرة قد يستشكل وفي الحديث دلالة على ان الجزاء المذكور مترتب

على الشروط المذكورة فلا يحصل الغفران بعض منها فتأمل ق ابو هريرة رضي الله عنه اتفقا على الرواية عنه من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة

اي كغسل الجنابة وقيل المراد به غسل الجنابة حقيقة وفيه اشارة الى استحباب ابو من قعة ذي جعة الملوك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)